يتضح مما تقدّم، أن الإدارة الفرنسية أخضعت القضاء المغربي لرقابة إدارية شديدة وقضت على استقلاله وحرمته من الحصانة التي بدونها لا يمكن أن يعمل أي قضاء بصورة طبيعية، أما القضاء الفرنسي فقد تمتع باستقلال تام وحصانة كاملة، وأعطته الإدارة صلاحيات واسعة، وأعطى القضاء الفرنسي أفضل الضمانات للفرنسيين والأوربيين، أما المغاربة فقد حُرموا من مثل تلك الضمانات سواء أمام محاكمهم أو أمام القضاء الفرنسي الذي أُجبروا على الخضوع إليه في عدد من الحالات التي تمس كرامة القضاء المغربي وسيادة السلطان، وعلى الرغم من أن القضاء الفرنسي في المغرب كان يعمل تحت غطاء اسم السلطان، إلا أنه كان قضاءً فرنسياً بحتاً بتركيبه وتكوينه وقوانينه، وكان مسخراً لخدمة المستوطنين الفرنسيين.

المبحث الثاني

الإدارة الفرنسية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب

أولا: في مجال الزراعة.

المغرب بلد زراعي، ويعتمد أكثر من 70% من سكانه على الزراعة في معيشتهم، فالزراعة هي المورد الرئيس الاستهلاكي والتجاري في المغرب، وكان الفلاحون المغاربة يتمتعون بظروف طبيعية أفضل ممّا في الجزائر وتونس قبل فرض فرنسا لنظام الحماية وسيطرتها على المغرب، فكانت كثافة السكان الزراعيين تبلغ (0,74) شخص في الهكتار المزروع، إذ بلغ عدد المزارعين(6,3) مليون[1].

وبعد أن فرضت فرنسا معاهدة الحماية عام 1912، أصدرت سلطات الإدارة الفرنسية في المغرب مجموعة من المراسيم والظهائر التي كانت تصب في مصلحة المستوطنين، وأهم تلك المراسيم الظهير الذي أصدرته في 12 آب 1913 حول تسجيل العقارات والذي نزعت بموجبه ملكية الفلاحين المغاربة من الأراضي لصالح المستوطنين الفرنسيين[2].

---

(1) سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة: كميل. ق. داغر، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص80.

(2) Julien, Charles- Andre, Le Maroc face auxIm perialismes (1915-1956) Edit. Paris, 1978.p130.

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في المغرب خمسة عشر مليون هكتار لم يُستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار، قامت الإدارة الفرنسية بتوزيع مليون هكتار من أجود الأراضي الزراعية لخمسة آلاف من الأوربيين أغلبهم من الفرنسيين في حين لا يزيد عدد ملاك الأراضي من المغاربة عن 1,300,000 شخص، يزرعون أقل من أربعة ملايين هكتار، أي أن متوسط ما يملكه الفلاح المغربي في هذه الأراضي يبلغ نحو ثلاثة هكتارات، وكان البعض من هؤلاء الفلاحين موالين للإدارة الفرنسية[1].

استحوذ المستوطنون الفرنسيون على أجود الأراضي وأخصبها من جهات مختلفة من المغرب، إذ كان بحوزتهم نحو 100000 هكتار عام 1913 موزعة على المناطق المعروفة بجودة أراضيها وبوفرة مياهها، كالشاوية ودكالة، والغرب، وأضيفت إليها فيما بعد مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية[2].

صرّح الجنرال ليوتي عام 1923 في الأكاديمية الزراعية قائلاً: **" أرجو أن تلاحظوا أنه من خلال عشر سنوات من وظيفتي كمقيم تمكنا أن نثبت أقدام ما يزيد عن 1000 مهاجر فوق أكثر من 400,000 هكتار من الأراضي على الرغم من سنين الحرب الخمس، ولابد أن تلاحظوا أيضاً أن هذا العدد آخذ بالزيادة يوماً بعد يوم"**[3].

احتفظ المغاربة بطرقهم الزراعية القديمة، وحافظوا على الزراعة التي اعتادوا عليها التي كانت تهدف إلى تأمين استهلاكهم المحلي، دون أن يمنع ذلك تصدير الفائض عن حاجتهم، وكانت زراعة الحبوب تشغل 94% من مساحة الأراضي المزروعة، ويحظى الشعير الذي يتكون منه طعام الأهالي وعلف دوابهم بأكبر مساحة نحو 40% وتليه الحنطة وتشغل نحو 35%، ثم الذرة 10%[4].

ويلي الحبوب في الأهمية الأشجار المثمرة وأهمها الزيتون وهو أكثر الأشجار زراعة في المغرب، إذ تشكل نسبة 90% من الزراعة في المغرب ويبلغ عددها أكثر من (6,355,000) شجرة، والبلح (873,000) شجرة، وشجرة اللوز (3,223,498)

---

(1) Charles F. Stewart , The Economy of Morocco 1912-1962 , Printed in United State of America , 1967 , P.779.

(2) آسية بنعدادة، الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجاً)، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص52.

(3) نقلاً من: عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، الكويت، 1983، ص80-81.

(4) البير عياش، المصدر السابق، ص17.

شجرة، والحمضيات (383,541) شجرة، والتين نحو 5 ملايين شجرة والرمان نحو نصف مليون، وإنتاج هذه الأشجار ما عدا الزيتون يُستهلك داخلياً[1].

قامت الإدارة الفرنسية في السنوات الأولى بتغيير وسائل الزراعة التقليدية المغربية مع استمرار زراعة محاصيل الحبوب ولاسيما الشعير، وشهدت سنوات الحرب العالمية الأولى (1914-1918) نوعاً جديداً من الحنطة هي (الحنطة الناعمة)، وشهدت الزراعة السطحية لمحصول الحنطة الناعمة تطوراً ملحوظاً للمدة (1912-1920) وبحلول عام 1929 غطت زراعة هذا المحصول نحو 75,000 هكتار، إذ إن التوسع في زراعة هذا المحصول كان بسبب متطلبات فرنسا في الحرب، وتطور الحاجة المحلية نتيجة لنمو عدد سكان أوربا، واستجابة للقانون الفرنسي عام 1923 الذي أظهر أن حصة الحنطة المغربية كان لصالح فرنسا وبدون مقابل، وإنّ الحصص الموضوعة سنوياً حُسبت للمرة الأولى عندما سيطرت فرنسا على الزراعة المغربية، فقد بلغت صادرات الحنطة الناعمة إلى فرنسا عام 1922 نحو 1,400,000 قنطار[2]، وعلى الرغم من أن الإنتاج المحلي للحنطة الناعمة وصل إلى مستوى الإنتاج الأوربي، فإنها لم تأخذ مكانها في السوق العالمية وذلك لسيطرة الحكومة الفرنسية على الحياة الاقتصادية في المغرب، ولاسيما القطاع الزراعي[3].

كان أغلب المزارعين في المغرب يهتمون بزراعة الزيتون والنخيل، على الرغم من وجود زراعة الحمضيات، إلّا أن الاهتمام كان قليلاً بإنتاج الفواكه، لأنها لا تستعمل إلا بشكل قليل في وجبات الطعام عند المغاربة، وكان الزيتون هو أكثر الأشجار زراعة في المغرب[4].

اهتمت الإدارة الفرنسية بزراعة الخضراوات، ولاسيما المحاصيل الأساسية كالطماطم والبطاطا، وازداد إنتاج هذه المحاصيل في المغرب إلى نحو 25,000 قنطار في عام 1923، بلغ ما يصدر منها إلى فرنسا نحو 16,000 قنطار، وبحلول عام 1930 كان المجموع السنوي المخصص للتصدير إلى فرنسا نحو 42,000

---

(1) Rene Gallissot, Leconomie Delafriaue du nord, Presses, Universities, Ireedtion, de France, Paris, 1961, p.85.

(2) القنطار المغربي أو الإفريقي يساوي 50 كيلو غرام و (800) غرام.الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة محمد الحجي ومحمد الأخضر ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ج1، ص24.

(3) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص53.

(1) سمير أمين، المصدر السابق، ص83.

قنطار، ولمساعدة الأوربيين في زيادة الإنتاج قامت الإدارة بإعطائهم المزيد من الأراضي الزراعية وشجعتهم على استثمارها بالزراعة[1].

إن رغبة فرنسا بالتوسع في زراعة الخضراوات في المغرب وقبولها للخضراوات القادمة من المغرب جاء لإنهاء النقص في حاجتها للخضراوات[2]، نتيجةً للأزمة الاقتصادية العالمية[3]، وشكلت زراعة العنب المستخدم في صناعة النبيذ أهمية كبيرة للفرنسيين وكان لها تأثير على الاقتصاد المغربي، وكانت تنتج من قبل الأوربيين بشكل كبير لأهميتها في الاستهلاك لهم، وإن زراعة العنب كانت مقبولة لدرجة معينة من قبل المغاربة بدرجة أن القوة الشرائية أظهرت بشكل واضح الرغبة في شراء العنب، غير أن توافر سوق رائجة للعنب في فرنسا كان عاملاً مهماً لتشجيع زراعة العنب، فقد بلغت مساحة الراضي المزروعة بالعنب المستخدم في صناعة النبيذ نحو 9,500 هكتار، وارتفعت هذه المساحة لتصل إلى 19,000 هكتار عام 1933[4].

تم إنتاج نحو (16 مليون غالون) من النبيذ في عام 1934، وتم استهلاك نحو (150,000) غالون محلياً. ولم تفسح فرنسا المجال لتصدير الفائض من النبيذ المغربي[5].

قامت الإدارة الفرنسية بمنح مساعدات مالية كبيرة للمزارعين الأوربيين ليتمكنوا من الحصول على الري المنتظم والأسمدة الكيميائية التي تحتاجها أراضيهم، وإن معظم المستوطنين الأوربيين كانوا يمارسون زراعة متطورة، ويستخدمون آلات زراعية حديثة مثل الجرّارات والمحاريث الآلية والدرّاسات، وكانوا يستعملون الأسمدة والبذور والنباتات الصالحة للزراعة، ويمارسون زراعات متنوعة، إذ أن

---

(1) Rene Gallissot, Op.Cit., P.87

(2) Ibid., P.88.

(4) حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية في يوم الخميس 24 تشرين الأول 1929، وعرف هذا اليوم بالخميس الأسود، بسبب انهيار بورصة وول ستريت Wall Street في نيويورك، بأسهمها وسنداتها والإقبال الشديد على الذهب الذي ارتفعت أسعاره بشكل حاد لاسيما مع صعوبة الحصول عليه وقلة إنتاجه، ونتيجةً لذلك حصلت أزمات اقتصادية في بقية دول العالم، ومنها بريطانيا، ثم انتقلت الأزمة إلى باقي الدول ومنها فرنسا. ينظر: حارث عبد الرحمن الطيف التكريتي، بريطانيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2013، ص94 .

(1) البير عياش، المصدر السابق، ص180.

(5) Charles , Op.Cit., P. 99.

الأراضي المسقية بمياه السدود والمياه الباطنية، تزرع فيها الخضر وأشجار الفواكه والعنب في حين تُستغل أراضي البور لزراعة الحبوب والقطن[1].

وعلى الرغم من البرامج الإصلاحية التي أدخلتها الإدارة الفرنسية في الزراعة، إلا أنّ الفلاح المغربي بقي يعتمد في زراعته على الوسائل البدائية دون أن يدعم أو يسمح له باستعمال الأسمدة والآلات الزراعية الحديثة، لذلك كان الفرق كبيراً بين ما ينتجه الفلاح المغربي والفلاح الأوربي[2].

منحت الإدارة الفرنسية المستوطنين امتيازات كبيرة، فهم يتمتعون بتخفيض 50% من الضرائب، وكانوا يعاملون الفلاحين المغاربة المجاورين لمزارعهم معاملة سيئة، وكانت لهم عدة صحف تصدر في مراكش تدافع عن مصالحهم ويملكون شركات ضخمة تغذيها رؤوس أموال طائلة من الرجعيين في فرنسا، وكانوا يعارضون كل إصلاح اقتصادي وسياسي تطالب به الحركة الوطنية المغربية[3].

ومع تأخر الزراعة، فقد تأخرت تربية الحيوانات التي كانت تشكل مع الزراعة المورد الرئيس للمغاربة، وفي عام 1913 لوحظ أن نسبة الموت بين الماعز بلغت 60-70% وفتكت الأمراض بالمواشي، وعلى الرغم من زيادة الاهتمام بتربية الأغنام، وازدياد عددها أثناء مدة الحماية، فقد بلغ نحو 6,613,000 ملايين رأس في عام 1931 إلاّ إنها كانت تواجه مشكلة هي قلة المراعي، فقد ضاقت المراعي بسبب انتشار المستوطنين واتساع الزراعة في السهول، وأن السلطات الفرنسية التي سجلت القبائل في إطار ثابت فرضت عليها عدم التنقل إلا بترخيص، فضلاً عن أن الإدارة الفرنسية منعت القبائل من الرعي في منطقة الغابات، وكان معظم اهتمام مصلحة تربية المواشي لصالح المستوطنين[4].

اشترك المستوطنون في تربية المواشي واهتموا بتربية الخنازير، وشاركوا الأهالي في تربية الأبقار والأغنام وأقاموا معهم شركات مؤقتة كان رأسمالها أوربياً والعمل فيها مغربياً، ويحصل المغربي على ثلث الربح أو ربعه، وهناك شركات طويلة المدى، وفي هذه الحالة يأخذ الأوربي ثمن العجول ويأخذ المغربي الحليب، وعندما يُسدد رأس المال يتقاسم الشركاء الأرباح مناصفةً، وكان اهتمام الإدارة الفرنسية بالثروة الحيوانية وعنايتها بتحسين وتطوير أساليب تربيتها، ولاسيما الأبقار والأغنام نابعاً من حاجة فرنسا الماسة إلى اللحوم الحمراء، إذا بلغ استهلاكها منها عام 1927 107,000 طن، في حين لم يبلغ إنتاجها 82,000 طناً مما جعلها تستورد

---

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص82-83.

(4) Julien, Op. Cit. p.113.

(1) عبد الحميد مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص98-99.

(4) Charles , Op. Cit., P.103.

هذه المادة من الخارج، وهو الأمر الذي جعل السوق المغربية مقيدة وغير قادرة على الإسهام في التغلب على النقص الحاصل في هذا المجال[1].

وعلى الرغم من قيام الإدارة الفرنسية بانجاز عدد من المشاريع الإروائية الكبرى التي أدت إلى تطوير وتنويع منتجات الأرض، واتخذت إجراءات بهدف تحسين إنتاج الفلاح المغربي ومستوى معيشته، فقامت في عام 1921 بتأسيس الشركات الأهلية للاحتياط التي قدمت قروضاً إلى السكان المغاربة قدرت بـ (64,861,000) مليون فرنك من ذوي الإمكانيات المحدودة بهدف تحسين تمويل مشاريعهم ومساعدتهم على تطوير وتحسين وسائل عيشهم، وقدمت الإدارة مشروع قطاعات تحديث عالم القروي الذي تتخذ الأراضي الجماعية قاعدة لها، إلا أنّ المعارضة الشديدة للمستوطنين قضت على كل أمل في إخراج الفلاح المغربي إلى العالم الحداثة والأخذ بيده لتطوير أساليب وطرق خدمته للأرض، وبالتالي فإن الإدارة الفرنسية استجابت لمصالح المستوطنين في سياستها في القطاع الزراعي[2]

ونتيجةً للسياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية مع الفلاحين المغاربة فقد هاجر عدد كبير من الفلاحين من الريف، إذ وجد عدد منهم فرص عمل في المزارع الأوربية، ووجدوا فرصاً للعيش الأفضل في المناطق القريبة من المدن الحضرية[3].

يتضح ممّا تقدم، إن الإدارة الفرنسية سيطرت على القطاع الزراعي في المغرب، ومنحت الأراضي الصالحة للزراعة للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين، وقدمت لهم كل التسهيلات في هذا المجال، تمثلت بمنحهم القروض الطويلة الأمد، وتخفيض الضرائب وإقامة مشاريع الري المنتظم، وتوفير الآلات المتطورة في الزراعة، وفي الوقت الذي تطورت فيه مزارع المستعمرين وتحسنت حالتهم المعاشية ازدادت حالة الفلاح المغربي سوءاً، وذلك لبقائه على الوسائل التقليدية في الزراعة، ولم تعمل السلطات الفرنسية على تطوير الفلاح المغربي والنهوض بمستواه.

ثانياً: في مجال الصناعة.

بعد فرض الحماية على المغرب عام 1912 سيطرت الإدارة الفرنسية على قطاع الصناعة في المغرب، بعد أن سخرت الزراعة لصالح المستوطنين الفرنسيين، وكانت الصناعة تشكل أهمية كبيرة لفرنسا، إذ أنّ المغرب يمتلك أكبر ثروة منجمية

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص89.

(2) Charles , Op. Cit., P.133.

(3) صلاح العقاد، المغرب العربي من الاحتلال إلى التحرر القومي، دار الطباعة الحديثة بمصر، القاهرة، د.ت، ص197.

في شمال أفريقيا لغنى تربته بالمواد الأولية، وربما كان هذا من أهم دوافع السيطرة الفرنسية على المغرب وفرض الحماية عليها[1]، ومن أهم العوامل التي ساعدت على نمو الصناعة المغربية: غزارة المنتجات الزراعية ومنتجات المواشي والصيد والغابات وتنوعها وانخفاض أسعارها، فضلاً عن المعادن الموجودة في باطن الأرض[2].

واجهت الصناعات المغربية عقبات عديدة منها نقص موارد الطاقة وعدم وجود الفحم الصالح لصناعة الفولاذ والصلب، وعدم توفر النباتات الصناعية، كالقطن والشوندر، وعدم وجود أيدي عاملة، وضعف السوق الداخلية بسبب قلة عدد السكان وبساطة حياتهم وصعوبة إيجاد سوق مضمونة[3]، وسياسة الباب المفتوح التي أقرها ميثاق الجزيرة[4] التي لا تسمح بقيام حماية جمركية، وأخيراً نقص رؤوس الأموال ومقاومة صنّاعيي فرنسا الذين كانوا يعدّون شمالي أفريقيا سوقاً لمنتجات مصانعهم[5].

أهملت الإدارة الفرنسية الصناعات الأهلية المغربية والحرفيين المغاربة، فقد تعرض هذا القطاع للدمار نتيجة منافسة البضائع الأجنبية الأكثر رخصاً وجودة[6].

---

(1) جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة، بيروت، 1982، ص45.
(2) سمير أمين، المصدر السابق، ص225.
(3) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص401.
(4) أُقر هذا الميثاق في 14 كانون الثاني 1906 في مدينة الجزيرة الخضراء الأسبانية، بمشاركة عدّة دول أوربية وهي: فرنسا، وأسبانيا، وبريطانيا، وألمانيا، وايطاليا، وهولندا، = السويد، الدنمارك، بلجيكيا، البرتغال، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، المغرب، وكانت ألمانيا هي المحرك الأول لهذا الاتفاق، تضمن هذا الاتفاق عدّة أمور أهمها: تأكيد سيادة واستقلال السلطان المغربي، تأكيد الحقوق الخاصة لفرنسا وأسبانيا من المغرب، تساوي جميع الدول الأوربية بالحقوق الاقتصادية في المغرب: شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير (من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر)، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، ط2، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1997، ص321.
(1) عبد الحميد مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص97.
(2) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997، ط2، مطبعة البريق، بغداد، 2012، ص15.

أما القطاع الصناعي الأوربي فقد حظي باهتمام كبير من الإدارة الفرنسية التي زودته بمساعدات فنية ومالية وتسهيلات كبيرة في التصريف الخارجي، وكانت تخفف عنه تأثير الأزمة الاقتصادية الداخلية والخارجية [1].

على الرغم من التطور الاقتصادي الذي طرأ على المغرب بعد فرض الحماية، فقد اتسع إنتاج المناجم ووصل إلى الضعف عام 1938، وبرزت هذه الزيادة بمدى أوسع في إنتاج مناجم الفوسفات والفحم الحجري والأنتيمون والزنك والمنغنيز، وللسيطرة على ذلك أخضعت المناجم المغربية خضوعاً تاماً للإدارة الفرنسية باستثناء الفوسفات الذي كان يديره مكتب الفوسفات الشريفي، وجردوا البلاد من ثرواتها الطبيعية ومنحوا الشركات الاستغلالية الفرنسية لم تدفع ضريبة تذكر على هذا الإنتاج[2].

اتبعت الإدارة الفرنسية سياسة استعمارية في مجال الصناعة، وذلك بإهمالها لإدخال الصناعات الثقيلة في المغرب، واقتصر النشاط لصنّاعي الأوربي على الصناعات الاستخراجية والتحويلية، وكانت نتيجة ذلك أن جرّد المغرب من ثرواته الطبيعية، وانتقلت كل المنافع إلى المستعمرين الفرنسيين وإلى اقتصاد فرنسا[3].

ومثلت صناعة التعدين واحدة من أهم فعاليات النشاط الفرنسي في المغرب ومصدراً من أهم مصادر الربح، وألف المناجم بعد الزراعة المورد الأكثر أهمية للمغرب، وكان التنقيب عن المعادن واستثمارها صناعة أوربية خالصة برأسمالها وبأصحاب المشروعات والفنيين، وأقتصر دور المغاربة على تقديم اليد العاملة[4].

أما الصناعات التحويلية فقد تعرضت للإهمال من قبل الإدارة الفرنسية نتيجةً للتدابير الإدارية التي اتخذت في المدن التي اقتضت عدم المحافظة على امتيازات أصحاب الحرف، ونتيجةً لاتساع التبادل التجاري ومنافسة البضائع الأجنبية لم يتمكن المغاربة من أن يشاركوا في حركة التصنيع الجديدة، وقُدِّرتْ قيمة الصناعات المحلية المصدّرة عام 1939 بـ(20 مليون فرنك فقط)، بسبب نقص رأس المال وعدم توافر الخبرة، وحرمان الصناعة المحلية من أية مساعدة من الدول[5].

---

(3) Rene Gallissot, Op.Cit., P.89.

(4) عبدالله البارودي، المغرب الامبريالية والهجرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص45.

(1) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص292.

(2) البير عياش، المصدر السابق، ص204.

(3) جون واتر بوري، المصدر السابق، ص47.

ركزت الإدارة الفرنسية جهودها في تطوير الصناعات التي تعود بالفائدة إلى المستوطنين الأوربيين، إذ اهتمت بصناعة مواد البناء والصناعات التحويلية في المدن. وانصرفت جهود الرأسماليين الفرنسيين نحو صناعة مواد البناء لأن تدفق المهاجرين الأوربيين ولّد حاجة قوية إلى تأمين السكن لهم، وبلغ عدد المؤسسات الصناعية الأوربية عام 1939، بـ (2000 مؤسسة تستعمل 6000 عامل أوربي و 70,000 عامل مغربي)[1].

أهملت الإدارة الفرنسية أجور العمال المغاربة، فلم تكن الأجور تتناسب مع تكاليف المعيشة التي ارتفعت نفقاتها وبقي مستوى الأجور متدنياً[2]، وسيطر رأس المال الفرنسي على الاقتصاد المغربي، إذ منحت الامتيازات للشركات الفرنسية ومعظمها تسهم فيه الحكومة، فأصبح هؤلاء يسيطرون على 66% من رأس المال المستغل في الصناعة، وجعلت الإدارة الفرنسية حق تأليف النقابات العمالية قاصراً على الأوربيين منذ عام 1931، إذ أُصدر أول قانون للنقابات، ولم يُعطى الوطنيون حق الانضمام إلى هذه النقابات إلا في عام 1946[3].

يتضح مما تقدم، إن الإدارة الفرنسية سخرت ثروات المغرب المعدنية ومناجمها لخدمة المستوطنين الفرنسيين، وطورت الصناعات التي تخدم مصالحهم، وتجاهلت الصناعات المحلية وتأثر أصحاب الحرف نتيجةً لاتساع التبادل التجاري مع الخارج ومنافسة البضائع الأجنبية، ولم يكن حال العامل المغربي أفضل من الفلاح، فقد كان يتقاضى أجوراً قليلة لا تتناسب مع الجهد الكبير الذي يبذله في المعامل والمناجم، وقد أدت هذه السياسة إلى تفشي الفقر والمرض في هذه الطبقة المهمة من المجتمع.

---

(4) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص55.

(1) ابتسام سلمان سعيد الطائي، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب للمدة 1934-1956، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، بغداد، العدد 24، 2011، ص322.

(2) زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967، ص261-262.

ثالثاً: في مجال التجارة والمالية

كانت في المغرب قبل فرض الحماية تجارة داخلية موزعة في الأسواق المحلية، وأسواق رئيسة في بعض المدن كمراكش وفاس، وكانت علاقات المغرب التجارية مع الخارج تتزايد منذ أواخر القرن التاسع عشر، وبعد الحماية حدث تطور كبير نتيجة ازدياد عدد المهاجرين الأوربيين إلى المغرب والتجهيز الحديث بالموانئ والطرق والسكك الحديد واستغلال المناجم، وتطور زراعة المستوطنين وتوسعها، فاتسعت المبادلات التجارية اتساعاً كبيراً[1].

وفي الزراعة والصناعة، فقد كان في التجارة قطاعان مغربي وأوربي، وكان ارتباط القطّاع المغربي بالمبادلات التجارية أقل بكثير من القطّاع الأوربي واشتراكه في المبادلات التجارية قليل جداً، فالاقتصاد الأهلي اقتصاد معيشي في الأساس، وأهم الواردات فيه هي المواد الاستهلاكية الغذائية، ولاسيما السكر والشاي، أما الصادرات فهي تنتج عن تحقيق فائض في الاستهلاك، أقتصر معظمها على منتجات الزراعة أو منتجات المواشي[2].

أما القطّاع الأوربي فيمثل أربعة أخماس التجارة الخارجية، ونما بمساعدة متعهدين وفنيين ورؤوس أموال فرنسية، وتطور بصلاته مع السوق الخارجية بصورة رئيسة، واعتمد على بيع منتجات الزراعة والصناعة الأوربية وجزء من الإنتاج المغربي الأهلي إلى الخارج، وتولى استيراد ما يلزم لتجهيز المغرب من المواد الأولية وعدد من المواد الاستهلاكية التي لا ينتجها[3].

كان أغلب الوافدين الفرنسيين الاوربين للمغرب يعملون في التجارة، وفتحت متاجر للبيع بالتقسيط لفائدة السكان الأوربيين، وظهرت الشركات الكبرى المتخصصة في عمليات السمسرة والمبادلات التجارية، وكان التجار الأوربيون يتولون تجميع الحبوب والأصواف والحيوانات من المغاربة ونقلها من أسواق المدن إلى أرصفة الموانئ، ويستوردون المواد اللازمة للاستيطان من الوقود، والآلات الزراعية، والسيارات، والأسمنت، والحديد والخشب للبناء، وبلغ عدد العاملين في القطاع التجاري عام 1927 (4602) أوربياً، و(931) مغربياً، وفي عام 1938 بلغ عددهم (14471) أوربياً، و(3285) مغربيا[4].

---

(1) زاهر رياض، المصدر السابق، ص263.

(2) عبدالله البارودي، المصدر السابق، ص49.

(3) سمير أمين، المصدر السابق، ص230.

(1) البير عياش، المصدر السابق، ص207.

سخرت فرنسا اقتصاديات المغرب لخدمة اقتصادها، وأهملت ما تحتاج إليه البلاد، فعلى الرغم من الزيادة في قيمة التجارة الأجنبية التي بلغت أكثر من 3,700,000 مليون فرنك في عام 1938 فإنَّ مستوى معيشة المغاربة بقي متدنياً، ولم يطرأ أي تحسين في الصناعة المحلية[1].

تميزت التجارة الخارجية بالعجز في الميزان التجاري، وتفوق فرنسا لأنها المصدّر والمستورد، وبلغ العجز بين عامي 1912-1919، أكثر من 199 مليون فرنك، وزاد هذا العجز إلى أكثر من 1,400,000 مليون فرنك عام 1930، وكان سبب ذلك العجز إن الإدارة الفرنسية استوردت كميات كبيرة من الآلات، والمنسوجات، والوقود، ومواد البناء، ومنتجات غذائية للأوربيين دون أي اهتمام بعجز الميزان التجاري[2].

وعلى الرغم من سيطرة فرنسا على قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة في المغرب، فقد قامت بالسيطرة المالية أيضاً، وأصبحت هي المسؤولة عن وضع ميزانية المغرب وتنفيذها، وكانت الميزانية على قسمين: ميزانية عادية تشمل النفقات العادية للدولة والمواد اللازمة لها، وميزانية غير عادية تضم كل المبالغ المخصصة للاستثمارات العامة والتي تعتمد على السلف والقروض (كالموانئ والطرق والسكك الحديد)[3].

صدر ظهير في عام 1920 يقضي بأن يكون الفرنك الفرنسي هو عملة المغرب، وكان يساوي (3) دولار، وفي 16 أيلول 1928 صدر ظهير آخر حدد النظام النقدي في المغرب وجعل نسبة الذهب في الفرنك المغربي مساوية لنسبته في الفرنك الفرنسي، وفتحت الخزينة الفرنسية حساباً جارياً لبنك الدولة (الذي يسيطر عليه بنك باريس) وتعهدت بان تقدّم عند الحاجة المبالغ اللازمة لمعالجة الموازنة المغربية، وتعهد بنك الدولة التعهد نفسه إذا حدث العكس[4]، وبهذا فقدت المغرب استقلالها النقدي وأصبح نقدها مرتبطاً بالنقد الفرنسي.

كان القسم الأعظم من موارد الميزانية مخصصاً لصالح للمستوطنين ونفقات الإدارة الواسعة، وكانت نسبة ما يُصرف على التعليم الإسلامي خمس ميزانية التعليم

---

(2) جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، مطابع النجاح الحديثة، الدار البيضاء، 1986، ص180.

(3) زاهر رياض، المصدر السابق، ص263.

(1) جرمان عياش، المصدر السابق، ص192.

(2) راشد البرواي، مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1960، ص409.

في حين كان التعليم الأوربي يستهلك أربعة أخماس، وكان ما ينفق على القضاء يساوي النسبة السابقة، ففي ميزانية عام 1933 خُصص للقضاء الفرنسي 20,836,000 مليون فرنك مقابل 5,093,000 مليون فرنك للقضاء المغربي[1].

على الرغم من سوء الحالة الاقتصادية للعمال والفلاحين المغاربة قامت الإدارة الفرنسية بفرض ضرائب متنوعة عليهم أثرت على أوضاعهم المعيشية، فلم يتمكنوا من دفع هذه الضرائب أحياناً، واستعملت الإدارة أغلب المستحصل من الضرائب للصرف على المنشآت الحيوية، كالطرق والسكك الحديد والموانئ المسخرة لخدمة أغراضها كدولة محتلة[2].

ولكي تحقق فرنسا سيطرتها الكاملة على الاقتصاد المغربي، فإنها قامت بربط ذلك الاقتصاد بالفرنك الفرنسي، ومن ثم أصبح النقد المغربي مرتبطاً بالسياسة النقدية الفرنسية، ويخضع لتطوراتها وأهدافها، وكانت المصارف والبيوت المالية في الأغلب مؤسسات أجنبية أو فروعاً لمؤسسات قائمة في الدولة الفرنسية، ومعنى ذلك أن السياسة المالية كانت تتحكم فيها وتوجهها المصالح المالية الفرنسية[3].

هكذا نجد أن الإدارة الفرنسية استغلت كل ما موجود من معادن ثمينة وموارد مهمة في المغرب لصالح الاقتصاد الفرنسي، واتخذت سياسة تقضي بجعل المغرب سوقاً لتصريف المنتجات الفرنسية، وقامت بفرض نظام مالي وضريبي يتماشى مع مصالح المستوطنين الفرنسيين، وسخرت جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة للمنشآت التي تخدم أغراضها، وتضافرت تلك العوامل لتفرض على المغرب حالة من التخلف الاقتصادي الذي يفرض عليها أن تظل تابعة لفرنسا اقتصادياً، فسياسة فرنسا في المغرب، عملت على إثراء الفرنسيين على حساب المغاربة الذين زاد بؤسهم، وإذا كان الفرنسيون قدموا رأس المال والتكتيك إلا أن المغاربة قدّموا الأرض والمعادن والجهد البشري، وفي حين جنى الفرنسيون الأرباح الكبيرة لم يحصد المغاربة سوى الشقاء والتخلف والتبعية.

رابعاً: في المجالات الاجتماعية

بعد أن سيطرت الإدارة الفرنسية على المغرب عسكرياً واقتصادياً، فإنها خططت لجعل المغرب تابعاً لها من الناحية الاجتماعية أيضاً، وكان التعليم أهم

---

(3) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص113.

(1) محمد عبد العاطي جلال، المصدر السابق، ص58.

(2) راشد البرواي، المصدر السابق، ص408.

القطاعات التي اهتمت بها الإدارة[1]، ورسم السيد (هاردي) Hardi الذي عينته الإدارة مديراً للتعليم في المغرب الخطوط العامة للسياسة التعليمية للإدارة الفرنسية في المغرب، وبين ذلك في خطاب ألقاه أمام مجموعة من المراقبين المدنيين الفرنسيين بمكناس عام 1920 قائلاً:**" منذ عام 1912 دخل المغرب في حماية فرنسا، وقد أصبح في الواقع أرضاً فرنسية، وعلى الرغم من استمرار المقاومة في تخومه، تلك المقاومة التي تعرفون أنتم وإخوانكم في السلاح مدى ضراوتها، فإنه يمكن القول أن الاحتلال العسكري لمجموع البلاد قد تم، ولكننا نعرف نحن الفرنسيين أن انتصار السلاح لا يعني النصر الكامل: إن القوة تبني الإمبراطوريات ولكن ليست هي التي تضمن لها الاستمرار والدوام. إن الرؤوس لتنحني أمام المدافع، في حين تظل القلوب تغرس نار الحقد والرغبة في الانتقام وإذا كانت هذه المهمة أقل صخباً من الأولى فإنها صعبة مثلها، وهي تتطلب في الغالب وقتاً أطول "**[2].

بهذه المقولة أشار هاردي صمتاً إلى السيطرة على العقول عن طريق التعليم الذي هو أساس الثقافة والتي كانت تسير طبقاً لمبادئ تتلخص في العمل على تكوين طبقة صغيرة من الموظفين محدودي الفعالية يصلحون لأن يكونوا أدوات، ولكنهم لا يصلحون للتفكير، وذلك لكي يكونوا مساعدين في الإدارات المختلفة التي لا يمكن أنّ يُستغنى عنهم فيها[3]، ويجب أن تكون الثقافة التي يتلقاها الطلبة في المدارس محدودة كي لا تتوافر لهؤلاء القدرة على التفكير، وأنّ يكون الطالب ملماً بأمجاد فرنسا بصفة تُثير الإعجاب، ولم تأخذ الإدارة الفرنسية بالحسبان في رسمها سياسة التعليم ووضعها لمناهجه وحدة الشعب المغربي، بل وضعت مناهج تركز على العرق والدين والجنس، ولهذا لم يقم في المغرب أثناء عهد الحماية تعليماً وطنياً[4].

كانت هناك ثلاثة أنواع من المدارس تخضع للرقابة الفرنسية وللشروط والأهداف التي تضعها السلطات الفرنسية وهذه المدارس هي:

1- **المدارس الإسلامية:** كانت تخضع لسلطة الإدارة الفرنسية، وقد تدخلت الإدارة لمنع تدريس بعض المواد التي تجد فيها خطراً عليها كتاريخ

---

(1) مصطفى كامل السيد، محاضرات في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، بروفشينال للإعلام والنشر، القاهرة، 1982، ص53.

(2) نقلاً عن: محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس)، ط2، منتدى الفكر العربي، عمان، 1992، ص21

(3) سعيد بنسعيد، الحركة الوطنية وتصور المدرسة الوطنية في المغرب، جامعة محمد بن عبد الله، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، 1986، ص13.

(1) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب، ص17.

المغرب الذي يسهم في تكوين الشعور الوطني، ولهذا حددت للمدارس التقليدية بموجب قرار وزاري في 11 أيلول 1937 مناهج التدريس، واقتصرت على: تعليم القرآن، اللغة، الكتابة العربية، القواعد، الأخلاق، ومنعت تدريس أية مادة أخرى، وكل مدرسة تخالف معرّضة للإغلاق[1].

الحقت إدارة التعليم الإسلامي العالي بوزارة الحبوس(الأوقاف) عام 1930 مع إخضاعه لإشراف غير مباشر، وسعت إلى تحسين وضع جامعة القرويين التي كانت متأخرة، وذلك لمنع الطلاب المغاربة لتلقي التعليم في الأقطار العربية الأخرى، ولاسيما في الأزهر[2].

2- **المدارس الفرنسية البربرية**، وهي المدارس التي كان الهدف منها خلق جيل مقطوع الصلة تماماً بالتراث العربي الإسلامي من جهة، ومتشبع بالتراث الفرنسي والقيم الحضارية الغربية من جهة أخرى، ممّا يمهد الطريق لاستيعاب الشعب المغربي وجعله تابعاً لفرنسا، وكان البرنامج الدراسي في هذه المدارس يشمل على دراسة تطبيقية باللغة الفرنسية، فضلاً عن مبادئ الكتابة والحساب البسيط، والتاريخ والجغرافية، وكان المعلمون فيها هم فرنسيون والطلاب هم من البربر، ولم يوجد في هذه المدارس أي شكل من أشكال تعليم اللغة العربية[3].

3- المدارس اليهودية ويقتصر التعليم فيها على التعليم الابتدائي فقط، وكان على الطلبة الذين يرغبون إتمام تعليمهم الثاني دخول المدارس الأوربية.

حظي التعليم الأوربي باهتمام كبير من الإدارة الفرنسية من الناحية الفنية والمالية، ولم تكن الإدارة تفرّق بين الفرنسي والأوربي، وتتميز المدرسة الفرنسية في كل شيء عن المدارس المخصصة للمغاربة، في البناء الصالح والقابلية لاستيعاب كل الطلاب الذين يبلغون سن التعليم من الذكور والإناث، والمدرسين الكفوئين، ووسائل الإيضاح الحديثة والعناية الطبية الممتازة، ويشمل هذا التعليم المدارس لكل المراحل من الحضانة إلى التعليم العالي[4].

وضمن هذا السياق اهتمت الإدارة الفرنسية أيضاً بتعليم اليهود المغاربة وفتحت لهم المدارس الخاصة، وحظيت تلك المدارس برعاية كبيرة من الإدارة التي قدمت لها مساعدات مادية ومعنوية، وباشرت الإدارة الفرنسية بفتح المدارس

---

(2) جون واتر بوري، المصدر السابق، ص60.

(3) محمد مكي الناصري، المصدر السابق، ص78.

(1) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، ص25.

(2) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص49.

الفرنسية اليهودية في عام 1928، وكانت لغة التعليم في هذه المدارس الفرنسية، واقتصر التعليم (اليهودي) على التعليم الابتدائي، وكان على الطلاب الذين يرغبون إتمام تعليمهم الثانوي دخول المدارس الأوربية، وبلغ عدد الطلاب اليهود (7169) طالباً عام 1939[1].

وفي الوقت الذي تنال فيه المدارس الأوربية واليهودية أكبر قسط من عناية الإدارة الفرنسية، فأنّ المدارس المغربية لم تحظ إلا بالقليل من العناية وبالكثير من المراقبة والمضايقة، إذ حاربت سلطات الإدارة التعليم الوطني، وفرضت عليه القيود وحرمته من المعونات المادية والفنية، في حين يجد الطالب الأوربي واليهودي المجال مفتوحاً للعمل أو مسايرة الدراسة العالمية في المغرب وجامعات فرنسا، فضلاً عن أن مجال العمل للمواطن المغربي محدود في بعض المناصب الإدارية الثانوية في التعليم أو في عدد من الأعمال الصغيرة في المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية[2].

إنَّ المجال لمتابعة الدراسة محدود، ومنعت الإدارة الفرنسية الطلاب المغاربة من إكمال دراستهم في معاهد القاهرة، فلم ترسل أية بعثة إليها منذ عام 1912. ومنعت سلطات الإدارة منح جوازات السفر للطلبة المغاربة القادرين على مواصلة الدراسة في مصر على نفقتهم الخاصة[3].

بلغ مجموع الأطفال المغاربة الذين حرموا من فرصة التعلم في المدارس الفرنسية حتى عام 1920 أكثر من سبعة آلاف طفل، وفي عام 1938 كان عددهم لا يتجاوز 23,270 طفلاً في المدارس الابتدائية و608 تلميذ في المدارس الثانوية، في حين كان عدد التلاميذ الأوربيين يتجاوز 34,54 طفلاً، وكان الأطفال المغاربة الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية على قلة عددهم لا ينهون سنوات الدراسة كاملة بل ينقطعون أو يُفصلون في السنة الابتدائية الثالثة في الغالب، أما الذين تمكنوا من اجتياز المرحلة الابتدائية كاملة فان نسبة ضئيلة منهم كان يسمح لها بالالتحاق بالمدارس الثانوية، وذلك لأن الانتساب إلى هذه المدارس يخضع لامتحان صعب تُشرف عليه سلطات الإدارة للحد من المتقدمين إليها[4]، وكانت المدارس الابتدائية لا تكفي لاستيعاب جميع الأطفال المغاربة ممّن بلغوا سن الالتحاق بالدراسة. الأمر الذي

---

(3) محمد كنيبيب، يهود المغرب 1912-1948 مساهمة في تاريخ الأقليات بالديار الإسلامية، ترجمة: إدريس بنسعيد، تقديم أندري أزولاي، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، 1998، ص138.

(1) علال الفاسي، النقد الذاتي، ط5، مطبعة الرسالة، الرباط ، ص1979، ص258.

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص125.

(3) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، ص28.

أدى إلى انتشار الأمية في المجتمع[1]، كان ذلك أمراً مقصوداً ممّا لا شك فيه وذلك خشية إثارة الوعي الوطني ضد الاستعمار والاستغلال الفرنسي إذ أن الشعوب الجاهلة تُعد في نظر الاستعمار سهلة القيادة.

أهملت الإدارة الفرنسية التعليم الثانوي، والتعليم الجامعي الذي كانت الدراسات الأدبية غالبة عليه، فلم تنشئ سلطات الإدارة سوى ثلاثة معاهد، هي: معهد الدراسات العليا المغربية في الرباط، ومعهد الدراسات القانونية، ومعهد الدراسات العلمية العليا، وكان في هذه المعاهد نحو 300 طالب مغربي يدرسون باللغة الفرنسية، وكانت هذه المعاهد تمنح طلابها دبلوماً فرنسيا، ومن كان منهم يرغب أن يحصل على تعليم عالٍ، كان عليه أن يدرس خارج المغرب، ونظراً لإلمام المغاربة باللغة الفرنسية فقد التحق عدد كبير منهم بالجامعات الفرنسية[2].

وعلى الرغم من السياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في مجال التعليم ومحاولاتها القضاء الثقافة الوطنية، فقد تمكن عدد من أبناء الفئات الاجتماعية الميسورة في المغرب من فاس، ومكناس، والرباط، وسلا، والدار البيضاء، ومراكش من إكمال دراستهم في المدارس والمعاهد العصرية، والحصول على تخصصات لم تكن مألوفة لدى المغاربة في منظومتهم التعليمية، وهو الأمر الذي أدى إلى تخرج مجموعة من الشبان المتعلمين الذين عززوا فيما بعد صفوف نظرائهم الذين كانوا يدرسون بجامعة القرويين بفاس، وباقي مؤسسات التعليم التقليدي في كبريات المدن الأخرى كمكناس والرباط، وسلا، في وقت أخذت فيه الأفكار السلفية الجديدة تنتشر في المغرب وأفكار المصلحين والمثقفين العرب تنتشر في ربوعه[3] عن طريق الصحافة وكتابات ثلة من هؤلاء المفكرين أمثال: محمد عبده والأمير شكيب أرسلان[4].

هكذا نجد أن السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب كانت تهدف إلى إيجاد طبقة مغربية تابعة لها ثقافياً ومهيأة للتعاون معها، وقد اهتمت السلطات الفرنسية

---

(4) ابن جلون، هذه مراكش، القاهرة، 1949، ص146.

(1) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص270.

(2)Vermern , Histoire dumaroc depuis Lin dependance, Edit, Ladecouverte , Paris, 2002, p.17.

(3) شكيب أرسلان (1869-1946): أديب وكاتب وشاعر ومؤرخ، وهو من عائلة أرسلان المعروفة في جبل الأرز في لبنان، وهو من تلاميذ محمد عبده، كان من أوائل المنادين بالوحدة العربية، لذلك بذل جهداً كبيراً في خدمة القضية العربية، زار المغرب عام 1930، توفي عام 1946. للمزيد من التفاصيل ينظر: ظاهر محمد صكر الحسناوي، شكيب أرسلان ودوره السياسي في حركة النهضة العربية الحديثة 1869-1946، منشورات رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002، ص11.

اهتماماً خاصاً بنوع التعليم في المجتمع المغربي، وكان الهدف من ذلك إمداد أجهزة الحماية بالموظفين المهيئين لقبول فكرة التعاون مع تلك الأجهزة، وفضلاً عن ذلك فإنّ الإدارة الفرنسية كانت تسعى إلى طمس اللغة العربية والثقافة الوطنية، وذلك بجعل التعليم في المدارس المغربية باللغة الفرنسية، ونشر الثقافة الفرنسية بقصد غرس روح الإعجاب بعظمة فرنسا والثقة بها والانصياع لحكمها.

أما في المجال الصحي فان ما قامت به الإدارة الفرنسية يصب في مصلحة المستوطنين الأوربيين والفرنسيين، إذ خصصت الإدارة مبالغ كبيرة لبناء المستشفيات التي وفرت عناية طبية للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين[1]، وكان التميز واضحاً بين المستشفيات المغربية والأوربية، إذ أن عدد الأطباء في المستشفيات الأوربية أكثر منه في المغربية، وكانوا من الأطباء الكفوئين، أما الأطباء الذين يعالجون المغاربة فهم من الأطباء المتقاعدين وبلغ عددهم 379 طبيباً فقط عام 1932، يخصصون أيضاً جزءاً من أوقاتهم لمعالجة الأوربيين[2].

وفي الوقت الذي زودت الإدارة الفرنسية المستشفيات الفرنسية والأوربية بأحدث أنواع الأسَرَّة والأجهزة الطبية، فقد حرمت المغاربة من هذه الخدمات، وكان المرضى المغاربة ينامون على الأرض أحياناً لعدم وجود الأسَرَّة، وأنشأت مديرية الصحة العمومية والوقاية (مصالح) للوقاية من الأمراض والأوبئة كالطاعون والسل الرئوي والتيفوئيد، وكان دورها وقاية المزارعين والمستوطنين الفرنسيين في حين كانت مراكز مكافحة الأمراض والأوبئة قليلة جداً للشعب المغربي[3].

أدت الأوبئة وانتشار الأمراض وظروف السكن المعيشية إلى ازدياد نسبة الوفيات في المغرب بشكل كبير، لاسيما بين الأطفال، ففي المدة المتراوحة بين عامي 1912-1936 بلغت نسبة الوفيات بين الأطفال المغاربة أرقاماً كبيرة، وقُدِّرت النسبة بـ (8,52) في الألف للأوربيين و(15,08) في الألف للمغاربة[4].

صرّح الدكتور (سيكول) Sicaul مدير الصحة عام 1932 قائلاً: **" لقد شاهدنا اكتظاظ السكان في الأحياء القديمة بالمدن، فالدار التي لا يمكن أن تسع إلا لأسرة واحدة، تحوي عدة أسر يعيشون في اختلاط غريب، وأدى ذلك الاختلاط إلى انتشار**

---

(1) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص114.

(2) علال الفاسي، النقد الذاتي، ص259.

(1) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص139.

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص296؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص139.

داء السل الخطير، الذي أصبح العدو الأول للصحة في جميع مدن المغرب، في حين لم يحتل هذا الداء فيما مضى سوى حيّز ضيّق في لوحة الأمراض المغربية"[1].

هكذا نجد أن الإدارة الفرنسية أهملت القطاع الصحي في المغرب وأدى ذلك إلى انتشار الأمراض بشكل واسع في كل المدن والقرى المغربية، وأصبح المواطن المغربي يعاني من المرض والجهل والفقر، وعلى الرغم من ازدياد عدد المستشفيات بعد فرض الحماية فقد كانت معظمها تقدم الخدمات العلاجية والعناية الطبية لصالح المستوطنين الفرنسيين والأوربيين.

وفي عهد الحماية حدث تغير كبير في الهيكل الاجتماعي المغربي نظراً لاتجاه السلطات الفرنسية إلى التقليل من نفوذ المخزن والسلطان والعمل على إيجاد قوى رأسمالية مغربية تتحالف معها في المصلحة، وحصلت هذه الطبقة من الإقطاعيين التي شكلت نسبة 8% من السكان على 71% من الدخل القومي، أما الفلاحون وعمّال المناجم والصناعة الذين يشكلون نسبة 92% من الشعب المغربي فقد حصلوا على 29% من الدخل القومي[2].

هكذا يمكن القول، بأنّ التفاوت في الدخول والثروات بين طبقات المجتمع المغربي وفرض نظام الحماية، أدى إلى انقسام المجتمع المغربي على طبقتين الأولى متنفذة وهي طبقة الإقطاعيين التي تعاونت مع سلطات الإدارة الفرنسية، والأخرى مهمّشة رفضت الاستغلال، ويرجع هذا الانقسام إلى السياسة الفرنسية وعلاقة التبعية بين البلدين.

وفي ميدان السيطرة الاجتماعية للإدارة الفرنسية على المغرب، قامت سلطات الإدارة بتقييد حرية الصحافة، وأصدرت الإدارة الفرنسية ظهيراً في 21 نيسان 1914 مُنعت فيه المغاربة من إصدار جريدة أو مجلة دورية إلا بأمر من السلطات الفرنسية، في حين يمكن للفرنسيين أن يقدموا مجرد تصريح قبل إصدار جريدة أو مجلة، وبعدها تعرضت الصحافة المغربية لرقابة الإدارة الفرنسية مباشرةً، وقامت هذه الرقابة بتشويه وحذف الافتتاحيات والتعليقات السياسية التي انتهجتها في المغرب[3].

---

(3) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص51.

(1) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص52.

(2) محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، ص335.

وفي الوقت الذي منعت فيه السلطات الإدارية المغاربة من تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات، وفرضت غرامة كبيرة على من يقوم بأية أنشطة في هذا المجال دون إذنها، فقد سمحت للأوربيين والفرنسيين بتأسيس النوادي والنقابات والجمعيات، وأسست المئات من الجمعيات الفرنسية في عدد من المدن المغربية، وحتى الجاليات الأجنبية لها نواديها وهيئاتها الخاصة[1].

يتضح ممّا تقدم، أنّ سياسة الإدارة الفرنسية كانت تقوم على التمييز العنصري بين الفرنسيين والمغاربة في كل المجالات، فقد حرمت المغاربة من أبسط حقوقهم الاجتماعية، ولم تراع المواثيق والمبادئ الدولية في مجال حقوق الإنسان، في الوقت الذي كانت تنادي بالديمقراطية لكل شعوب العالم.

المبحث الثالث

موقف الإدارة الفرنسية من الحركة الوطنية في المغرب 1912- 1939

مرّت الحركة الوطنية المغربية بمرحلتين :

أولاً: مرحلة الكفاح العسكري.

بدأت المرحلة الأولى من 1912-1934، وهي مرحلة الكفاح المسلح، وجاء رد الشعب المغربي على الفرنسيين بعد فرض معاهدة الحماية عام 1912 بتفجير ثورة فاس في نيسان 1912 التي عدّت أول مظهر من مظاهر المقاومة المسلحة ضد الإدارة الفرنسية في المغرب، لاسيما بعد أن قامت سلطات الإدارة الفرنسية بانتزاع أراضٍ واسعة تابعة للسلطان ولعدد من الأفراد والقبائل الذين عارضوا معاهدة الحماية والاستعمار، ووزعت على المستوطنين الفرنسيين والأوربيين[2]، ومن الأسباب التي أدت إلى تعزيز تلك الثورة مساندة ثوار الجنوب بقيادة هبة الله بن ماء

---

(3) ابتسام سلمان سعيد الطائي، نشوء وتطور الحركة العمالية، ص326.

(1) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص127.